بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

مجلس النـــواب

هيئة الرئاسة

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

تقـــريـــر

موجـــز عـــن أعمـــال المجلـــس

خـــــلال الفترة الأولى من الـــدورة الثانية

لدور الانعقاد السنوي الثامن عشر

الرقـم : (١٨/٢/١)

التاريخ : ١٠/ ٩/ ١٤٤٤ هـ

الموافـق : ١/ ٤/ ٢٠٢٣م

الأخ / رئـــــــــيس المجلـــــــــس المحتـــرم
الإخـــوة / أعضـــاء هيئـــة الرئاســـة المحترمون
الإخـــــوة / أعضـــــاء المجلـــــس المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

إليكم تقريراً موجزاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الأولى من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الثامن عشر .. حيث بدأت أعمال هذه الفترة بتاريخ ٦/ رجب/١٤٤٤هـ الموافق ٢٨/ يناير/ ٢٠٢٣م وانتهت بتاريخ ٢٩/ شعبان/١٤٤٤هـ الموافق ٢١/ مارس/ ٢٠٢٣م عقد فيها المجلس (٣٠) جلسة وقف خلالها أمام المواضيع التالية..

أولاً : ندد المجلس بالمواقف المتخاذلة لأنظمة التطبيع والعمالة تجاه الدول التي سمحت بالإساءة للمقدسات الإسلامية ولم تتخذ أي إجراءات رادعة ضد المتطرفين الذين أقدموا على حرق وتمزيق نسخ من المصحف الشريف.

وأقر المجلس مخاطبة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية باتخاذ مواقف حازمة تجاه الدول التي تحمي أو تبرر لمرتكبي تلك الجرائم، وضرورة أن تتجاوز لغة الشجب وبيانات الإدانة والاستنكار إلى اتخاذ خطوات عملية وفي مقدمتها الضغط لطرد سفراء تلك الدول وتفعيل سلاح المقاطعة للبضائع والمنتجات السويدية والدانماركية وغيرهما من الدول المشاركة في الإساءة، وكذا المطالبة بإصدار تشريعات ومواثيق وقرارات دولية تجرم الإساءة للأديان والمعتقدات.

واستنكر المجلس المعايير المزدوجة في سياسة الدول الغربية تجاه ما يتعرض له الشعب العربي الفلسطيني من اعتداءات وانتهاكات، تتمثل في الاقتحامات والقتل والتشريد وهدم المنازل وتجريف الأراضي ومصادرة حق الشعب الفلسطيني ومقاومته في الدفاع والتصدي لقوات الاحتلال الصهيوني.

وأكد على حق الشعب الفلسطيني المشروع في الدفاع عن نفسه والتصدي للمحتلين الصهاينة وقطعان المستوطنين بكافة الوسائل المتاحة.

كما أدان المجلس واستنكر بشدة الجرائم النكراء التي يرتكبها طيران العدوان التجسسي السعودي، والتي كان آخرها في منطقة الشرجة بمديرية الجراحي وراح ضحيتها ثلاثة أطفال وعدد من الجرحى.

وجدد المجلس الدعوة للبرلمانات والاتحادات الإقليمية والدولية والمجتمع الدولي والمنظمات وأحرار العالم بالتضامن مع مظلومية الشعب اليمني وما يتعرض له من قصف وحصار وقتل مستمر وحمل أمريكا وبريطانيا مسؤولية تلك الجرائم ومنحهما للنظام السعودي الغطاء الدولي والدعم والمساندة لاستمرار

ارتكاب المزيد من الجرائم .. مطالبا بتشكيل لجنة دولية محايدة للتحقيق في تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة الدولية لينالوا جزاءهم الرادع.

ثانياً : ندد المجلس بالدور الأمريكي البريطاني الحثيث لعرقلة جهود السلام ومساعي الوساطة العمانية .

وأشاد بالخروج الشعبي الكبير والمشرف الذي شهدته العاصمة صنعاء والمحافظات في مسيرات الوفاء للرئيس الشهيد صالح الصماد وتضامنًا مع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات صهيونية متكررة.

وأكد المجلس تأييده لموجهات قائد الثورة والمجلس السياسي الأعلى ذات العلاقة بتحذير صنعاء لدول العدوان من عرقلة مساعي جهود السلام.

وأشاد بحكمة قائد الثورة في تغليب مصلحة الشعب اليمني ومراعاة الظروف الاستثنائية والوضع المعيشي للمواطنين في ظل تداعيات العدوان والحصار .. واستهجن المجلس استغلال تحالف العدوان لمعاناة الشعب اليمني بالالتفاف على مراحل الهدن المعلنة لإبقاء الوضع في حالة من اللا سلم واللا حرب، إضافة إلى عدم التعاطي الإيجابي مع الملف الإنساني.

ودعا المجلس أنظمة تحالف العدوان بأخذ تحذيرات قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي والمجلس السياسي الأعلى على محمل الجد.

وأكد أن عواقب تجاهل صبر ومعاناة الشعب اليمني ستكون وخيمة خاصة ما يتعلق منها بوقف العدوان ورفع الحصار وخروج القوات الأجنبية من اليمن إضافة إلى تحمل كل الاستحقاقات المشروعة لشعبنا نتيجة العدوان والحصار وتداعياته الكارثية.

كما أكد البيان تمسك الشعب اليمني وقيادته بحقه في الاستفادة من ثرواته لصرف مرتبات موظفي الدولة وتحسين مستوى تقديم الخدمات لكافة المحافظات اليمنية.

وشدد المجلس على تمسك الشعب اليمني بالمطالبة بكافة التعويضات وجبر الضرر عما لحق باليمن.

وأشار إلى أنه بعد التضحيات الكبيرة التي قدمها خلال ثمان سنوات من العدوان والحصار لن يقبل بأي حلول من شأنها الانتقاص من الأرض والسيادة والثروة.

وجدد المجلس تضامن اليمن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته وقضيته العادلة.. وعبر عن تأييده لثبات وصلابة الموقف اليمني من القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى .

ثالثاً : اصدر المجلس بياناً ندد فيه بالتحركات الأمريكية المشبوهة التي تشهدها المحافظات اليمنية المحتلة وآخرها زيارة السفير الأمريكي وقائد الأسطول الامريكي الخامس إلى المهرة تحت ذريعة مكافحة التهريب.

وجدد المجلس رفضه لأي تواجد أجنبي على الأراضي والجزر والمياه اليمنية أيا كانت مبرراته وحذر المجلس من المخططات الأمريكية التي تستهدف وحدة وسيادة اليمن داعياً الشعب اليمني بكل قواه الحية إلى التصدي لهذه التحركات والتدخلات في الشأن اليمني.

وطالب بالوقوف صفًا واحداً بوجه الغزاة والمحتلين وأخذ الحيطة والحذر، محملاً تحالف العدوان ومرتزقته مسؤولية العبث بثروات الشعب اليمني والتفريط بسيادة واستقلال ووحدة اليمن وسلامة أراضيه.

وأدان المجلس في بيانه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات وانتهاكات يومية لحياته وحقوقه ومقدساته ، واستنكر بشدة التصريحات والتشريعات الصهيونية المنتهكة لجميع القوانين والاتفاقيات الدولية التي تجرّم القتل والتصفية والتحريض .. مؤكداً حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه وكرامته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولفت المجلس إلى أن التمادي والصلف الصهيوني هو نتيجة لتخاذل دول التطبيع والموالاة للكيان الصهيوني المحتل من قبل الانظمة المحسوبة على أبناء الأمتين العربية والإسلامية.

وطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات والهيئات التابعة لها بتحمل مسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية في حماية أبناء الشعب الفلسطيني ووقف الإرهاب الصهيوني.

رابعاً : أدان مجلس النواب انضمام النظام السوداني إلى قائمة " العار" للأنظمة العربية المطبّعة مع العدو الصهيوني.

واستنكر المجلس زيارة وزير خارجية العدو الصهيوني للعاصمة السودانية الخرطوم لبحث ما أسماه "تعزيز آفاق التعاون المشترك لا سيما في المجالات الأمنية والتطبيع مع السودان برعاية أمريكية.

ولفت المجلس إلى إعلان وزارة الخارجية السودانية تأكيد الاتفاق مع العدو الصهيوني بالمضي قدماً في سبيل تطبيع العلاقات وتطويرها في المجالات المختلفة.

واستغرب المجلس من جرأة قائد الجيش الذي لا يحمل أي تفويض من الشعب السوداني يخول له التصرف في قضايا مفصلية لا تنسجم وإرادة الشعب السوداني وقواه الحية.

وحيا رفض الأحزاب والقوى المناهضة للتطبيع في السودان الشقيق على مواقفها الثابتة في نصرة الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وجدد المجلس ثبات موقفه الرافض لإقامة أي علاقة عربية أو إسلامية مع العدو الصهيوني المحتل الذي يمارس عدوانه وانتهاكاته المستمرة للأراضي الفلسطينية ويتعمد قتل وتشريد وهدم مساكن أبناء الشعب الفلسطيني .. مؤكداً على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه بكافة الوسائل المتاحة.

ودعا المجلس البرلمانات العربية والإسلامية وأحرار العالم إلى إدانة واستنكار التطبيع مع العدو الصهيوني .. معتبراً إقدام النظام السوداني على خطوات التطبيع مخالفة لإرادة أبناء الأمة العربية والاسلامية بما فيهم أبناء الشعب السوداني المناهض لمشاريع التطبيع والعمالة والارتهان والموالاة للصهيونية.

خامساً : وقف المجلس أمام مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية ومنها ما تعرض له الشعبين الشقيقين السوري والتركي من زلزال أدى إلى سقوط آلاف الضحايا.. وعبر المجلس عن تضامن الشعب اليمني مع أشقائه في سوريا وتركيا في محنتهم .. معرباً عن أحر التعازي وصادق المواساة في سقوط الضحايا من أبناء الشعبين السوري والتركي والعزاء موصول لأسر ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب بعض المناطق في شمال سوريا وجنوب تركيا.. وطالب المجلس المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى مد يد العون لمواجهة تداعيات الزلزال المدمر والتحرك الإقليمي والدولي لرفع الحصار الأمريكي المفروض على سوريا المنكوبة.

سادساً : استمع المجلس إلى رسالة فخامة الأخ المشير الركن / مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى الموجهة لرئيس المجلس بشأن إعادة النظر في بعض مواد مشروع قانون الأرصاد الجوية متضمنة ملاحظات الهيئة العامة لحماية البيئة والهيئة العامة للموارد المائية حول مشروع القانون وأقر المجلس احالتها إلى اللجنة المختصة لدراستها في ضوء تلك الملاحظات وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس كما استمع المجلس إلى رسالة رئيس المجلس الموجهة لرئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن الإيضاح حول ما جاء في رسالته المشار إليها.. وبعد ان قدمت لجنة النقل والاتصالات تقريرها بشأن مذكرة رئيس المجلس السياسي الأعلى حول مشروع قانون الارصاد الجوية .. ناقش المجلس ما تضمنه التقرير ، وبعد النقاش اعاد المجلس التصويت على مشروع قانون الأرصاد الجوية ووافق عليه بالأغلبية .

سابعاً : استمع المجلس إلى الرسالة المقدمة من الاخ/ رئيس مجلس الوزراء بشأن سحب مشروع قانون منع التعاملات الربوية .. ووافق المجلس على طلب الحكومة سحب مشروع القانون المشار إليه..وفي جلسة أخرى استمع المجلس الى رسالة الأخ / رئيس مجلس الوزراء بشأن تقديم مشروع قانون منع التعاملات الربوية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢) بتاريخ ٩/صفر/ ١٤٤٤هـ واشار في الرسالة أنه تم في

المشروع الجديد استيعاب بعض الملاحظات ، وبعد أن تم تقديم مشروع القانون من قبل الأخ / وزير الشؤون القانونية ناقش المجلس المشروع من حيث المبدأ .. وأكد الأخوة أعضاء المجلس خلال النقاش على أهمية المحافظة على أموال المودعين لدى البنوك وأيضا مراعاة الاتفاقيات الدولية الموقعة عليها بلادنا وإيجاد حلول وبدائل بحيث لا يكون هناك ضرر على احد سواء القطاع الخاص أو العام أو الأشخاص .. كما أكدوا بأن كل القوانين الصادرة من المجلس مستمدة من الشريعة الاسلامية ولم يجز المجلس التعامل بالرباء في أي وقت من الأوقات مطالبين حضور كل الجهات المختصة لمناقشة مشروع القانون مع اللجنة المشتركة .

وبعد النقاش اقر المجلس احالة مشروع القانون المشار اليه إلى اللجنة المشتركة من اللجنة المالية ولجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ومن لديه أي رأى او مقترح من الإخوة أعضاء المجلس يحضر اجتماعات اللجنة لدراسة المشروع وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .. وبعد ان قدمت اللجنة المشتركة تقريرها استعرضه المجلس .. ثم ناقش مواد مشروع قانون منع التعاملات الربوية مادةً مادة من المادة (١) وحتى المادة (١٣) أخر مواد المشروع وأقرها كما جاءت من الحكومة ثم أجرى المجلس التصويت على مشروع القانون إجمالاً وحاز على الموافقة بالأغلبية.

ثامناً : ناقش المجلس مواد مشروع قانون حماية المخطوطات مادةً مادة في ضوء التقرير التكميلي للجنة الإعلام والثقافة والسياحة .. و بعد النقاش أجرى المجلس التصويت على مشروع القانون اجمالاً وحاز على الموافقة بالأغلبية .

تاسعاً : ناقش المجلس من حيث المبدأ مشروع قانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن وبعد النقاش احال المجلس المشروع إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

عاشراً : استمع المجلس إلى تقرير اللجنة المشتركة من الشؤون الدستورية والقانونية وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية والعدل والأوقاف بشأن مشروع قانون تعديل المادة (٤) من قانون الإقرار بالذمة المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٦م .. وخلال النقاش استمع المجلس إلى توضيح من الأخ/ رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد حيث اكد أهمية وجود النص العقابي في المادة (٢٤) من قانون الذمة المالية وان اي تعديل للمواد العقابية في قانون الذمة المالية سيمثل اضعافا للقانون من جهة وتراجعاً كبيراً من قبل اليمن عبر السلطة التشريعية حيال الالتزامات الوطنية بالدرجة الأولى ومن جهة أخرى حيال الالتزامات الدولية بحسب الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد التي صادق عليها مجلس النواب ..كما أن بيانات استمارة الإقرار بالذمة المالية التي اعدتها واعتمدتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد اشتملت على البيانات التي يتعين على المكلف المشمول في المادة (٤) من شاغلي وظائف السلطة العليا والادارة العليا

والوظائف المالية الإقرار بما يملكونه هم وازواجهم واولادهم القصر من أموال ثابتة ومنقولة داخل اليمن وخارجة وكانت متوافقة مع نص المادتين (١٥، ١٧) من قانون الذمة المالية وبالتالي فإن بيانات استمارة الاقرار بالذمة المالية متوافقة مع ما نص عليه القانون في تقديم إقرار المشمول وزوجته واولاده القصر وهم أقاربه من الدرجة الاولى ولم تتجاوز الدرجة الثانية والثالثة منها .. وبعد النقاش اقر المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة المشتركة من (الشئون الدستورية والقانونية ، والعدل والأوقاف ، وتقنين أحكام الشريعة الإسلامية) لمزيد من الدراسة مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في ضوء ملاحظات الإخوة الأعضاء وحل الإشكالية وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

حادي عشر : استمع المجلس إلى رسالتي الدكتور / عبد العزيز بن حبتور رئيس مجلس الوزراء الموجهة لرئيس المجلس بشأن العمل بتوصيات المجلس التي أقرها أثناء مناقشته لتقريري لجنة السلطة المحلية، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين حول نشاط المعهد الدبلوماسي إضافة إلى الربط الشبكي للوحدات الاقتصادية والمستقلة.

ثاني عشر : استمع المجلس إلى رسالة وزير النفط والمعادن بشأن العمل بتوصيات المجلس التي أقرها عند مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجان (التجارة والصناعة - الصحة العامة والسكان - المياه والبيئة - التنمية والثروات المعدنية - الخدمات - الشؤون المالية) حول القضايا التي تضمنها محضر سابق للمجلس فيما يخص وزارة النفط والوحدات التابعة لها.

ثالث عشر : استمع إلى رسالة وزير التعليم العالي والبحث العلمي المرفق بها تقرير عن دور الوزارة وجهودها في متابعة الإيفاد والابتعاث الدراسي للطلاب في الداخل والخارج وذلك حسب ما تضمنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة ولجنة الشؤون الخارجية والمغتربين.

رابع عشر : استمع المجلس من الأخ الدكتور / على عبد الله ابو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى إلى رسالته بشأن المواضيع المتعلقة بالتقرير الموجز للفترتين السابقتين فيما يخص وزارة الكهرباء والطاقة والإجراءات التي اتخذتها ، والرد على الاستفسارات المتعلقة بصندوق تنمية محافظة الحديدة، وكذا رسالة وزير الدولة بشأن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة السلطة المحلية والإجراءات المتخذة من وزارة الإدارة المحلية بشأن ذلك، إضافة إلى رسالته بشأن المصفوفة التنفيذية وعدد من الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المياه والبيئة في تنفيذ توصيات المجلس ..وأقر المجلس إحالة الرسائل المشار إليها إلى اللجان المختصة .

خـامس عشـر : أكـد الاخ / رئـيس المجلـس بـأن تقـدم اللجـان الدائمـة إلى المجلـس تقـارير حـول الاخـتلالات والتجـاوزات وأي فسـاد في الجهـات الحكوميـة والهيئـات والمؤسسـات والصنـاديق وغيرهـا كـل فيمـا يخصها .

سادس عشر : وقف المجلس أمام عدد من القضايا العامة منها ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية وقضايا الصحة وارتفاع اسعار العلاجات و قضايا الأراضي الخاصة وأراضي الاوقاف واملاك الدولة وما يحصل من تجاوزات من قبل اللجان العسكرية والحارس القضائي وكذا موضوع المنتجات الزراعية المستوردة التي تؤثر على المنتجات المحلية وتسبب خسائر للمزارع اليمنى .. واقر المجلس وضع تلك القضايا في نقاط محددة وارسالها للحكومة ودعوتها للحضور لمناقشتها ووضع المعالجات المناسبة لكل منها ، وبناءً عليه وجه الأخ / رئيس المجلس رسالة للأخ / رئيس الوزراء بخصوص دعوة الحكومة للحضور متضمنه المواضيع التي سيتم مناقشتها وهي على النحو التالي :

- اسعار المواد الغذائية والدوائية والوقود والكهرباء والمياه .
- اداء الصناديق الخاصة وخططها وبرامجها وفقا لقوانين انشائها .
- قضايا الأراضي الخاصة بالمواطنين واملاك الدولة والأوقاف وتعامل الحارس القضائي واللجان العسكرية معها .
- قضايا التعليم العالي والتعليم العام.
- قضايا الحريات العامة ومدى التزام الجهات المعنية بالدستور والقوانين النافذة .
- تفعيل دور السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات والمديريات .
- قضايا الصحة العامة .
- القضايا الخدمية كالنظافة وحركة السير واستكمال ترسيم السيارات والدرجات النارية .

وعند حضور الإخوة رئيس وأعضاء حكومة الانقاذ الوطني رحب بهم الأخ / رئيس المجلس معبراً عن شكره لحضورهم هذه الجلسة بناءً على طلب المجلس لمناقشة المواضيع التي تضمنتها رسالة المجلس الموجهة للحكومة .

وأكد الأخ / رئيس المجلس على أهمية تكامل الاداء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقاً للدستور والقوانين النافذة باتجاه وضع المعالجات المناسبة للحد من الاختلالات ومكامن القصور .

وخلال النقاش أكد الإخوة أعضاء المجلس على أهمية معالجة الإشكاليات التي تم طلب الحكومة بسببها ووضع الحلول المناسبة لها ومنها ضبط وتفعيل الرقابة على أسعار المواد الغذائية والدوائية والوقود وإعادة النظر في أسعار الكهرباء بما يتناسب مع ظروف المواطنين وإلغاء رسوم الاشتراك ومعالجة الإشكالات المتعلقة بأراضي المواطنين وأراضي الأوقاف وأملاك الدولة وفقا لأحكام

الدستور والقوانين النافذة وأشاروا إلى ضرورة النزول الميداني للتلقيح ضد الحصبة وشلل الأطفال وتفعيل صندوق مكافحة امراض السرطان ، وأن تقوم جميع الصناديق الخاصة باداء المهام المناطة بها المحددة في قوانين انشائها ، ولفت أعضاء المجلس إلى أهمية تشجيع الإنتاج الزراعي ومنع استيراد المنتجات الزراعية المتوفرة محليا كالبن والزبيب والثوم وغيرها . ومنع تداول المبيدات الضارة بالمنتجات الزراعية وصحة المواطن وتفعيل دور السلطات المحلية بما يمكنها من القيام بمهامها في خدمة المواطنين بالمحافظات والمديريات .

وشدد الأعضاء على أهمية تفعيل الأجهزة الرقابية للقيام بدورها في مكافحة الفساد وتفعيل الأجهزة القضائية وحثها على سرعة إنجاز القضايا أولا بأول وعدم التطويل فيها .

كما أكد الإخوة الأعضاء على ضرورة إعادة النظر في الرسوم الدراسية التي اثقلت كاهل أولياء الأمور في التعليم العام والتعليم العالي ، وتوفير الكتب المدرسية ووضع برنامج لاستيعاب خريجي الجامعات في مختلف مؤسسات الدولة بما فيها القطاعين العام والمختلط ..وأن تقوم الحكومة بالتحقيق فيما يسمى بالحوالات المنسية وتقديم تقرير إلى المجلس.

واشاروا إلى اهمية بذل المزيد من الجهود في نظافة المدن وتنظيم حركة سير المركبات والدراجات النارية وضبط المخالفين لقواعد المرور لتحسين الاداء المروري في أمانة العاصمة والمحافظات .

بعد ذلك استمع المجلس إلى ايضاح الأخ / رئيس مجلس الوزراء حيث ثمن في البداية جهود الإخوة رئيس وأعضاء مجلس النواب واهتمامهم بمناقشة القضايا المتعلقة بهموم المواطنين وتقديم الدعم والمساندة لحكومة الإنقاذ الوطني لأداء مهامها الدستورية والقانونية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار .. واشار إلى جملة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة بعض القضايا التي طرحها الإخوة أعضاء المجلس ومنها النزول الميداني للرقابة على اسعار السلع والخدمات ما أدى إلى انخفاض ملحوظ لأسعار بعض السلع والوقوف بحزم ضد المخالفين لتلك الإجراءات واعداد خطة متكاملة لتوفير السلع الغذائية والاستهلاكية وضمان استقرار الأسعار في اطار الترتيب لاستقبال شهر رمضان المبارك ، وأكد على معالجة بعض القضايا والاشكالات المتعلقة بالأراضي وفقاً للأطر القانونية ، كما أكد بخصوص الحريات العامة أن الحكومة عملت على تنفيذ توجيهات السيد القائد / عبد الملك بدر الدين الحوثي حفظه الله فيما يتعلق بقضايا المواطنين ومن تلك الإجراءات التعميم على جميع الجهات الحكومية للعمل على حل قضايا المواطنين في جميع مناحي حياتهم وعدم التضييق عليهم وتخصيص يوم في الاسبوع لمقابلة المواطنين وسماع شكاويهم والعمل على حلها .. مبيناً أنه تم العمل على إزالة بعض الممارسات الفردية من قبل بعض موظفي الدولة والتي لا تمثل التوجه العامة للحكومة .

مشيراً أن الحكومة تعمل في ظروف استثنائية وميزانية لا تتجاوز (٧٪) مقارنة بما كان يتوفر للحكومات السابقة وأن تحالف العدوان التف على الهدنة وحرم الشعب اليمني من الاستفادة من عائداته وثرواته النفطية في ظل مرحلة اللاسلم واللاحرب .

وفيما يخص الحوالات المنسية اشار أن الحكومة بادرت في التحري حول الموضوع ويتم مناقشة المعلومات المتوفرة مع البنك المركزي والجهات ذات العلاقة بغرض التوصل لإجراءات مناسبة وسيتم موافاة المجلس بالنتائج خلال الايام القادمة .

وبعد النقاش أقر المجلس أن يجتمع رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس بالمعنيين في الجهات الحكومية كل جهة على حده وبحضور رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء لاستكمال نقاش القضايا التي طرحت في هذه الجلسة ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لكل منها وذلك ابتداءً من يوم الثلاثاء القادم ١٤٤٤/٧/٢٣هـ الموافق ٢٠٢٣/٢/١٤م وفقاً لجدول حضور المعنيين بالجهات الحكومية الذي سيقدمه رئيس مجلس الوزراء وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس

سابع عشر : ناقش المجلس قضية وفاة عدد من الأطفال بسبب مرض شلل الأطفال ومرض الحصبة .. واستمع المجلس إلى توضيح من الأخ / وزير الصحة العامة والسكان .. حيث أوضح بأن مرض شلل الأطفال والحصبة من الأمراض المنتشرة وخاصة شلل الأطفال وقد انتهى في عام ٢٠١٤م وذلك بحسب اعلان منظمة الصحة العالمية ولم تسجل اي حالة وفاة بسبب شلل الأطفال ولكن ظهر المتحور من النوع الثاني وهو متحور من اللقاح بمعني إذا انخفضت مناعة الأطفال فإنه يتحور وقد ظهر في منتصف العام ٢٠٢٢م وهو من النوع الثاني والبلد لا تطعم النوع الثاني بالمطلق ، مشيراً أن الوزارة قامت بإدخال الجرعة الثانية شلل (حقُن) في جدول التحصين الروتيني منذ بداية العام ٢٠٢٣م وتم الأعداد والتجهيز لتنفيذ ثلاث جولات تحصين لتعزيز مناعة الأطفال وكذا نفذت الوزارة في العام ٢٠١٩م حملة ضد مرض الحصبة والحصبة الألمانية بعد أن وصلت حالات الاصابة إلى (١٥٦٨١) والتي كان لها الأثر الملموس في انخفاضها كما قامت الوزارة بتنفيذ حملتين ضد مرض الدفتريا في المديريات ذات الخطورة العالية وتوفير التحصين الروتيني في المرافق الصحية وتنفيذ ما يقارب (١٨٠) عيادة متنقله سنويا .. كما أن الوزارة تحضر حاليا مع شركاء التنمية حملة وطنيه للتطعيم ضد الحصبة خلال النصف الأول من العام الحالي .

ثم عقب الأخوة أعضاء المجلس مؤكدين على اهميه قيام الوزارة بالعمل بالألية السابقة وهي التلقيح من منزل الى منزل وان تكثف من الحملات الإعلانية في جميع وسائل الإعلام بأهمية التطعيم وتحفيز المواطنين على تلقيح اطفالهم لما له من أهمية في الحفاظ على صحتهم وان يتم التنسيق مع المنظمات العالمية المهتمة بالشأن الصحي لتوفير الدعم لضمان استمرار الخدمة كما يجب أن تنسق الوزارة مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة لحث المواطنين على تلقيح أطفالهم ضد مرض شلل الأطفال ومرض الحصبة .

وبعد النقاش كلف المجلس لجنة الصحة العامة بالمجلس بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان لمواجهة هذه الأمراض .. وفي جلسة تالية استمع المجلس إلى تقرير الصحة العامة والسكان بشأن برامج تحصين الأطفال وتفشي بعض الاوبئة كالحصبة وشلل الأطفال وغيرها .. ثم ناقش المجلس التقرير واكد على اهميه قيام وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة الاعلام بعمل حملات اعلاميه بأهمية التحصين ضد شلل الأطفال ومرض الحصبة ، وكذا حث خطباء الجوامع على توعية المجتمع بأهمية تحصين الأطفال من اجل الحفاظ على سلامتهم من هذه الأمراض الفتاكة ، كما اكد المجلس على أهمية قيام وزارة الصحة بحملات التحصين من منزل إلى منزل خاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي لا يستطيع المواطن الذهاب بأولاده إلى مراكز التحصين بسبب قلة الامكانيات وعلى الوزارة التنسيق مع المنظمات من أجل توفير اللقاحات وتقديم الامكانيات المالية لقيام الوزارة بحملات التحصين لشلل الأطفال والحصبة في جميع المديريات والمحافظات .. ثم أوضح الأخ / وزير الصحة بأن اللقاحات متوفرة في عموم المراكز الصحية في جميع محافظات الجمهورية وان الوزارة تتلقى اللقاحات من منظمة اليونيسف المسئولة عن اللقاحات والوزارة تعمل على التأكد من الشهادات المقدمة من منظمة اليونيسف كما تقوم الوزارة بفحص اللقاحات بالإمكانيات المتاحة لعدم توفر مختبر لفحص هذه اللقاحات.. كما ان الوزارة تعتمد على الشهادات التي تقدمها اليونيسف مثل بقية الدول العربية.

كما استمع إلى تقرير اللجنة بشأن الزيارة الميدانية إلى ديوان وزارة الصحة العامة والسكان وصندوق مكافحة السرطان والمركز الوطني لعلاج لأورام والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان .. واكد الإخوة أعضاء المجلس على اهمية أن يكون هناك تنسيق بين وزارة الصحة وبقية الوزارات ذات العلاقة والتي تتسبب في حدوث بعض الكوارث البيئية كما اكدوا على أهمية التزام صندوق السرطان بقانون المناقصات والمزايدات عند تنفيذ المشاريع او الاعلانات عنها ووضع المخططات واعتمادها بالأغلبية ومشاركة الجهات الممثلة في مجلس ادارة الصندوق ، وكذلك بالنسبة للمركز الوطني للأورام وان يعتمد الصندوق خطة علاجية واضحة تستجيب للظروف الواقعية وتكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتقديم تقرير إلى المجلس عن حسابات الصندوق خلال فتره ثلاثة أشهر من تاريخ إقرار هذا التقرير وان يتم تجهيز المبنى الموجود في منطقه الجرداء بدلا من صرف أموال الصندوق في ايجارات لعدد من مراكز السرطان .

وقد أوضح الأخ / الوزير ان لدى الوزارة مبنى كبير جدا في المستشفى الجمهوري والأن يتم تجهيز مبنى الجرداء وهناك مخططات لمباني كبيرة في منطقه الجرداء والدراسات جارية كما قام صندوق السرطان بشراء المعجل الخطي بحوالي (٥) مليون دولار و الجهاز يتم تركيبه وسوف يطلق العلاج بالإشعاع من خلال هذا الجهاز خلال شهرين وبالنسبة للبنى التحتية أوضح ان العمل فيها جاري على قدم وساق على مستوى الأمانة والمحافظات وبالنسبة للأدوية أوضح بأن هناك (١٣١) صنف وصندوق مكافحة السرطان مع المركز الوطني لعلاج الأورام يعملان على توفيرها مع المنظمات وقد وفرت

المنظمات والصندوق خلال العام ٢٠٢٢م مبلغ (٢) مليون دولار ورصد الصندوق في موازنته حوالى (٤) مليار ريال قيمة الأدوية .. وبعد النقاش التزم الوزير بتنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين واجرى المجلس التصويت على التقريرين وحازا على الموافقة بالأغلبية .

ثامن عشر : ناقش المجلس اسعار المشتقات النفطية وأكد الإخوة الأعضاء خلال النقاش على أهمية أن تراعي وزارة النفط وشركة النفط ظروف المواطنين خاصة أن السفن تدخل هذه الأيام إلى ميناء الحديدة بدون عوائق من قبل دول تحالف العدوان ولابد ان يلمس المواطنين هذا من خلال تخفيض اسعار المشتقات النفطية .. كما طلبوا أن تقدم الشركة عقود الشراء للمشتقات النفطية حتى يتم معرفة التكلفة الحقيقية لأسعار المشتقات النفطية وعلى ضوئها يتم تحديد أسعارها بكل شفافية و بدون الاطلاع على عقود الشراء لايمكن معرفة الأسعار الحقيقية التي تباع فيها المشتقات النفطية للمواطنين كما ان هناك توصيات متكررة من قبل المجلس تلزم الشركة بتقديم عقود شراء المشتقات النفطية ولم توضح الشركة اسباب عدم تقديم العقود.

كما طلبوا بأن يتم بيع الغاز المنزلي عبر المحطات وعبر معارض شركة الغاز حتي يستطيع المواطنين تعبئة أسطوانات الغاز بحسب إمكانياتهم المادية ، مشددين على ضرورة توفير شروط السلامة في محطات الغاز .

ثم استمع المجلس إلى توضيح الاخ/ نائب وزير النفط حيث أوضح بأن الشركة حاولت الاستيراد مباشرة وبعد ابرام العقود قامت دول العدوان بحجز السفن ومنعها من الوصول إلى ميناء الحديدة مما ادى الى تكبد الدولة خسائر كبيرة ثم دخلت شركه النفط مع القطاع الخاص في شراكه من أجل توفير المشتقات النفطية وبالتالي تم رسم سياسة محددة بأن يقوم المستورد بشراء الكميات من الخارج وتوصيلها إلى ميناء الحديدة لان شركه النفط اليمنية لم تستطيع أن تبرم عقود شراء نظرا لعدة أسباب منها :

١ - انها لا تملك الامكانيات المالية لدفع ثمن هذه العقود .

٢ - سوف تقوم دول تحالف العدوان بحجز السفن لان العقود باسم الشركة وبالتالي فليس لدى الشركة عقود شراء لان الشركة ليست المستوردة والمستورد هو من يقوم بشراء النفط حسب اسعار البورصة والشركة تراقبه وعندما يشحن يشعر الشركة بتاريخ الشحن الحقيقي من أجل أن يحافظ على ربحه المتفق عليه والشركة تقوم بعد ذلك بمتابعة خروج السفينة والوثائق الخاصة بها من ميناء الشحن ومتابعه وصولها حتى تصل ميناء التفتيش .. مؤكدا بأن المشاكل مازالت قائمة

ولازال هناك احتجاز لبعض السفن ، كما ان هناك ارتفاع عالمي في اسعار المشتقات النفطية وان الشركة تنزل كل أسبوع اعلانات لمن يرغب في استيراد المشتقات النفطية عبر وسائل الإعلام المختلفة من أجل الوصول إلى اسعار افضل وان يكون المتقدم مؤهل للاستيراد حسب الشروط .

وفيما يخص مادة الغاز المنزلي أوضح بأن تعبئة ألغاز المنزلي عبر المحطات تكلفته اكبر كونه مستورد والشركة تحاول توفيره حسب الطلب ولو تم توزيع الكمية كاملة على أصحاب المحطات فإن المستفيد من ذلك هم أصحاب المصانع والباصات والسيارات ولن يستفيد المواطن شيء من هذه الكمية لأنها سوف تحجز من قبل أصحاب المحطات لأصحاب المصانع والباصات ولم يحصل المواطن على شيء منها وبالتالي فإن شركه الغاز توزع الكمية عبر عقال الحارات وهناك رقابة عليهم عبر مشرفين من شركة الغاز والسلطة المحلية واي فاسد سوف تتخذ ضده الإجراءات المناسبة .. كما ان المحطات الموجودة هي خاصة بتعبئة السيارات وليست مخصصة للبيع المباشر وليس فيها الاحتياطات اللازمة للحفاظ على اروح الناس وممتلكاتهم ..وبعد النقاش أقر المجلس الزام وزارة النفط وشركة النفط بتقديم عقود شراء المشتقات النفطية بحسب اسعار البورصة والتواريخ التي يتم فيها ابرام العقود إلى المجلس .

تاسع عشر : ناقش المجلس ارتفاع أسعار المواد الغذائية وما يعانيه المواطن من موجة الغلاء خاصه قبل شهر رمضان المبارك .. وأيضا موضوع المواد الغذائية منتهية الصلاحية والمغشوشة وان تقوم الوزارة بمتابعة تحديد اسعار المواد الغذائية وتعزيز الدور الرقابي على الاسواق وضبط المخالفين من التجار ومتابعة المواد الغذائية المنتهية الصلاحية والمواد الغذائية غير المطابقة للمواصفات والمقاييس في ظل المتغيرات الجديدة بعد فتح ميناء الحديدة وخفض رسوم التأمين على السفن والاهتمام بفتح معارض تنافسيه لعرض المواد الغذائية.. وبعد نقاش مستفيض اقر المجلس تكليف لجنة التجارة والصناعة بالنزول الميداني إلى وزارة الصناعة للاطلاع على البيانات المتعلقة بالأسعار والنزول إلى محلات تجار الجملة والتجزئة والتأكد من تخفيض الاسعار حسب ما حددته وزارة الصناعة والتجارة وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس خلال يومين .. ثم التزم الأخ / نائب وزير الصناعة والتجارة بتقديم كافه البيانات والمعلومات للجنة لكى تطلع على ما تقوم به الوزارة من جهد لضبط الأسعار لمحاولة تخيف الأعباء على المواطنين خاصة قبل شهر رمضان المبارك ..

عشرون : ناقش المجلس أزمة انقطاع المياه وارتفاع اسعارها في محافظة حجه وعدد من المحافظات واستمع المجلس إلى توضيح من الأخ / وكيل وزارة المياه حول اسباب انقطاع المياه وارتفاع اسعارها .. حيث أوضح بأن انقطاع المياه في محافظة حجه وكثير من المحافظات هو بسبب ارتفاع أسعار مادة الديزل

، وكانت المنظمات في بداية الحرب تقوم بتوفير الدعم اللازم لمشاريع المياه في جميع المحافظات ولكن للأسف في الفترة الأخيرة انسحبت المنظمات من الدعم لهذه المشاريع مما تسبب في هذه الأزمة في حجه وكثير من المحافظات وأيضا عدم تسديد المديونية التي للمؤسسة لدى الجهات الحكومية والمواطنين مما جعل المؤسسة غير قادرة على القيام بواجبها .. كما استمع المجلس الى توضيح مدير عام مؤسسة المياه فرع محافظة حجه .. حيث أوضح بأن مؤسسة المياه في محافظة حجه تواجه مشاكل وصعوبات كثيرة وتمر بظروف صعبة نتيجة للعدوان على بلادنا وأهم المشاكل:

١ - انسحاب المنظمات الدولية من دعم المؤسسة بمادة الديزل من أغسطس ٢٠٢٢م .

٢ - ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة نتيجة تعدد مراحل الضخ وعدم قدرة المؤسسة على تغطية النفقات.

٣ - زيادة العجز في الإيرادات بسبب عدم دفع الجهات الحكومية ما عليها للمؤسسة كونها تستهلك (٥٠٪) من إنتاج المياه في محافظة حجه.. كما أوضح بأن الطاقة الشمسية لا تغطي أكثر من (١٥٪) من الانتاج اليومي للمياه وان المولدات الكهربائية والمضخات متهالكة بسبب التشغيل المستمر وعدم الصيانة..وطلب من المجلس التدخل لدى وزارة المالية بإلزام الجهات الحكومية بدفع ما عليهم من مديونية للمؤسسة حتي تستطيع المؤسسة القيام بعملها خاصة هذه الأيام ونحن قادمون على شهر رمضان المبارك ..بعد ذلك اكد الأخوة أعضاء المجلس بأن مشكلة المياه تعاني منها كثير من المحافظات وليست محافظه حجه فقط ..كما طالبوا بأن تقوم وزارة المالية بخصم المديونية التي على الجهات الحكومية لمؤسسة المياه فرع حجه وكل المحافظات من اعتماداتها مركزيا ، وأيضا دعم مؤسسة المياه بمادة الديزل و العمل على توفير التمويل اللازم للانتقال إلى الطاقة الشمسية حتى تستطيع المؤسسة القيام بتوفير المياه للمواطنين .. كما طالبوا بتحديد سعر الوحدة للمياه في كل المحافظات مع مراعاة الخصوصية لبعض المحافظات وان تكون هناك فحوصات دورية لأبار المياه لأن هناك بعض الآبار ملوثة . . بعد ذلك اقر المجلس توجيه رساله للأخ / رئيس مجلس الوزراء بتكليف لجنة للنزول إلى محافظة حجة وبقية المحافظات التي تعاني من مشكلة المياه لمعرفة ما يعانيه المواطنين نتيجة لعدم وجود المياه وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

واحد وعشرون : ناقش الإخوة اعضاء المجلس قضايا الاوقاف وما يتعرض له المواطنين من تعسفات من قبل بعض مكاتب الأوقاف .. واقر المجلس تكليف لجنة العدل والأوقاف برئاسة الأخ/ عبدالرحمن الجماعي

نائب رئيس المجلس لاستقبال الشكاوى المقدمة من المواطنين واتخاذ الإجراءات المناسبة لحل تلك القضايا .

اثنان عشرون : استمع المجلس إلى رساله الاخ / وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن رد مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني على الاستفسارات المقدمة من الأخ / أحمد يحيى نصار عضو المجلس حول الحملة الميدانية لقيد الأسر وميلاد الأطفال في السجل المدني وتجديد البطائق العائلية .. وقد ابدى الأخ / احمد نصار اقتناعه برد مصلحه الأحوال المدنية والسجل المدني .

ثلاثة وعشرون : كلف المجلس الأخ / عبد الرحمن حسين الجماعي نائب رئيس المجلس بمتابعة الرسالة الموجهة من المجلس للأخ / رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن تشكيل لجنة من المجلس والجهات الحكومية المختصة بالنزول الميداني إلى محافظة الحديدة لتقصي الحقائق حو الاشكالات المتعلقة بالأراضي .

أربعة وعشرون : استمع المجلس إلى ايضاح الأخ/ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى حول التعميم الصادر من الأخ/ رئيس مجلس الوزراء للإخوة الوزراء بشأن عدم التعامل مع مجلسي النواب والشورى إلا عبره وأكد أن ذلك مخالفاً للقانون وان رئيس الوزراء سوف يحضر إلى المجلس ويقدم اعتذاره وانه أصدر تعميم اخر تعقيباً على التعميم السابق يقتصر فيه موافقة رئيس الوزراء على مشاريع القوانين واللوائح فقط .

خمسة وعشرون: استمع إلى رسالة الأخ / رئيس المجلس الموجهة لرئيس مجلس الوزراء بشأن عدم تنفيذ توصية المجلس التي سبق أن التزمت الحكومة بتنفيذها بشأن صرف عشرة ملايين ريال لأسرة كل طفل متوفي وخمسة ملايين ريال لكل طفل مصاب من أطفال اللوكيميا جراء الجرعة الملوثة ولم تلتزم وزارة الصحة بدفع المبالغ المقررة وحمل المجلس الحكومة المسئولية الكاملة عن عدم التنفيذ لذلك .

ستة وعشرون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة الدفاع والامن بشأن عدم تنفيذ وزارة المالية لقرار مجلس الوزراء الخاص بتوريد (١٪) من موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية لصالح مصلحة الدفاع المدني .. وبعد النقاش التزم الأخ / نائب وزير الداخلية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير كما التزم الأخ / وكيل وزارة المالية بتنفيذ التوصيات المشار إليها وعند التعثر في تنفيذ أي توصية سوف يعود إلى المجلس .. بعد ذلك اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية .

سبعة وعشرون : استمع المجلس الى تقرير لجنة السلطة المحلية بشأن التقرير التحليلي النصفي لوزارة الإدارة المحلية عن مستوى تحصيل الموارد العامة المشتركة للفترة (من جماد ثاني وحتى ذي الحجة /١٤٤٣هـ) الموافق يناير – يوليو ٢٠٢٢م ..وبعد النقاش التزم الاخ / وزير الإدارة المحلية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية.

ثمانية وعشرون : استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من (الدفاع والأمن - الخدمات -النقل والاتصالات) بشأن معالجة الاختلالات المرورية ومتابعة توصيات المجلس الخاصة بالانفلات المروري

وخلال النقاش قدم الاخوة اعضاء المجلس الشكر والتقدير لرجال المرور على ما يقومون به من جهد لتنظيم حركة المرور مؤكدين على ضرورة صرف مرتباتهم والحوافز من الإيرادات التي تحصلها الإدارة العامة للمرور كما اشاروا إلى اهمية أن تلزم وزارة الاشغال أصحاب المباني الكبيرة والمراكز التجارية والفنادق وغيرها بعمل مواقف لتلك المنشآت .

ثم اقر المجلس إضافة توصية جديدة إلى التقرير المشار اليه ونصها كما يلي :

- إلزام وزارة المالية بتخصيص (٢٠٪) من إجمالي الإيرادات التي توردها الإدارة العامة للمرور تصرف كحافز لرجال المرور في أمانة العاصمة والمحافظات .

ثم التزم الاخوة /نائب وزير الأشغال ووكيل وزارة الداخلية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بما فيها التوصية الانف ذكرها التي اضافها المجلس .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

تسعة وعشرون : استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والشؤون الدستورية والقانونية بشأن التظلم المقدم من ملاك المولدات الكهربائية من لائحة تنظيم النشاط المؤقت لملاك المولدات الكهربائية ، وخلال النقاش أوضح الأخ / وزير الكهرباء أنه اصدر اللائحة المؤقته لتنظيم انشطة ملاك المولدات بناءً على تفويض من رئيس الوزراء وأنه تم عرضها على وزارة العدل والنائب العام ووزارة الشؤون القانونية ، وبعد ذلك تم عرضها على مجلس الوزراء ووافق عليها بالاجماع وفيما يتعلق برسوم الخدمات (الاشتراك) أوضح أنه معمول بها من ثمانينات القرن الماضي مؤكداً أن الوزارة تعمل على المحافظة على أصول وممتلكات الدولة من محطات توليد وخطوط نقل ومحطات تحويل وشبكات توزيع ، وأن الوزارة تقوم بالمتابعة الدورية للتأكد من التزام ملاك المحطات الكهربائية الخاصة بالتعرفة المقرة وتحرير محاضر ضبط المحطات المخالفة .. ثم أكد الإخوة الأعضاء على أهمية صدور قانون ينظم عمل المحطات الخاصة وبعد صدور القانون يتم اصدار

اللائحة المنظمة لعمل المحطات الخاصة وأن يكون ارتفاع وانخفاض التعرفة بحسب ارتفاع وانخفاض سعر مادة الديزل مع ضرورة الغاء الاشتراك الشهري والأسبوعي لمحطات الحكومة اسوة بالمحطات الخاصة وبعد النقاش كلف المجلس اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والدستورية بمراجعة لائحة تنظيم النشاط المؤقت لملاك المولدات الكهربائية التي اصدرتها وزارة الكهرباء وتحديد المخالفات الواردة في اللائحة وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .. ثم التزم الأخ / وزير الكهرباء والطاقة بالتوصيات الواردة في التقرير واجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية.

ثلاثـــــــون : استمع المجلس إلى احاطة لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بشأن نزولها الميداني إلى اصلاحية السجن المركزي في أمانة العاصمة لتفقد أوضاع السجون والسجناء .. وأكد الإخوة الاعضاء خلال النقاش على ضرورة الاهتمام بالسجون والسجناء من حيث توفير الغذاء والدواء وتوفير ما هو ضروري لهذه السجون والسجناء والسماح بزيارتهم ..وبعد نقاش مستفيض أقر المجلس تكليف لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان باستكمال زيارتها الميدانية للسجون وأن تلتزم وزارة الداخلية ومصلحة السجون بتسهيل مهمة اللجنة بحسب تكليف المجلس ..ثم التزم الاخ/ رئيس مصلحة السجون بالتعاون مع اللجنة والسماح لها بزيارة السجون في أي وقت ..

واحد وثلاثـون: استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن نتائج زيارتها الميدانية إلى الهيئة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبعد النقاش أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية .

اثنان وثلاثون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن نتائج نزولها الميداني إلى صندوق رعاية وتأهيل المعاقين .. ثم ناقش الأعضاء التقرير واكدوا على أهمية أن يقوم صندوق تأهيل المعاقين بعمله كما يجب كونه انشئ لمساعدة شريحة كبيرة من المجتمع وان الصندوق قد انشئ من عشرات السنين وللأسف الشديد لم يقدم خدماته لكثير من المديريات والمحافظات وانما اقتصر عمله على امانة العاصمة و بعض المحافظات كما لا توجد لديه خطط مستقبليه لكيفية خدمة هذه الشريحة المهمة من المجتمع و ليس لديه قاعدة بيانات عن عدد المعاقين في كل المحافظات والمديريات .. مؤكدين على أهمية أن يكون هناك تنسيق بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة كي يقوم الصندوق بعمله بالشكل المطلوب .

ثم أوضح الأخ / وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بأنه عندما كلف بالعمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس مجلس إدارة الصندوق لم يجد اي لوائح تنظم عمل الصندوق سواء مالية او تنظيميه لخدمة المعاقين وهذه الفترة تم اعداد اللوائح والأنظمة لتنظيم عمل الصندوق و تم عمل التنظيم الآلي من أجل سرعة انجاز معاملات المعاقين وعدم تكرار الصرف مشيراً بأن مجلس الوزراء اقر الاستراتيجية الوطنية للمعاقين قبل شهر وهذا سوف ينظم عمل الصندوق ،وفيما يخص قاعدة البيانات أكد بأن لدى الوزارة خطة لمعرفة كم عدد المعاقين ونوعية الإعاقة بالتفاصيل وسوف تكون المعلومات لدى المجلس خلال العام القادم، كما قامت الوزارة بنظام الحالة وهذا النظام سوف يحدد ماهي حالة المعاق بالضبط وماذا يحتاج أن يقدم له الصندوق من مساعدات مطالبا المجلس بدعمه لدى وزارة المالية بصرف الأموال المخصصة للصندوق لكى يقوم بعمله كما يجب.. وبعد النقاش اقر المجلس اعادة التقرير إلى لجنة القوى العاملة للجلوس مع اللجنة المالية والجهات المختصة بالحكومة لمعرفة حجم موارد الصندوق وكيف يتم صرفها وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

ثلاثة وثلاثون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة التربية والتعليم بشأن دراستها لأوضاع صندوق دعم المعلم والتعليم .. ثم ناقش المجلس التقرير واكد الإخوة الأعضاء على أهمية أن تصرف موارد الصندوق لتحقيق الاهداف التي انشئ من أجلها وفي مقدمتها صرف حافز للمعلمين والمعلمات .. وبعد النقاش أقر المجلس مخاطبة الحكومة بتجميد عمل الصندوق حتى تقديم إيضاح حول مصروفات الصندوق من تاريخ إنشائه .

اربعة وثلاثون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية بشأن مستوى تنفيذ اتفاقية تطوير الغاز وتعديلها رقم (١) واتفاقية منشآت وخدمات المنبع ومستوى التنفيذ الحكومي لتوصيات مجلس النواب التي أقرها بشأن تلك الاتفاقيات وبعد النقاش أقر المجلس إعادة التقرير الى اللجنة لمزيد من الدراسة مع وزارة النفط والمعادن وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

خمسة وثلاثون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة التربية والتعليم بشأن الردود الحكومية على توصيات المجلس الواردة في التقرير السابق للجنة حول الوضع الراهن لجهاز محو الامية وتعليم الكبار وأرجأ نقاشه إلى جلسه قادمة بحضور وزيري المالية والتربية.

ستة وثلاثون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن نتائج نزولها الميداني إلى وزارة الصناعة والتجارة وعدد من محلات بيع المواد الغذائية الأساسية في أمانة العاصمة .. وأرجأ نقاشه إلى جلسة قادمة .

سبعة وثلاثون : قرأ المجلس الفاتحة على روح الاخ/ صالح إسماعيل أبو عادل عضو المجلس عن الدائرة رقم (٦) أمانة العاصمة .

ثمانية وثلاثون : وجه الإخوة الأعضاء عدد من الاسئلة لبعض الإخوة الوزراء .. وتم الرد عل بعضها وأرجئ الرد على بقية الاسئلة إلى الفترة القادمة .

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء